

## بيان صحفي

### " البرلمان الأوروبي يدين حالات الإعدام في مصر "

أدان البرلمان الأوروبي في جلسته العامة المنعقدة أمس ٧ فبراير ٢٠١٨ حالات الإعدام في مصر حيث تقدم عدد ٩٣ عضوا من أعضاء البرلمان الأوروبي ضمن سبع مجموعات بذكرات مشتركة طبقا للقواعد الإجرائية ١٣٥(٥) ، ١٢٤(٤) ؛

وبعد استعراض تدهور حالة حقوق الإنسان في مصر مروراً بقضية جوليو ريجيني الباحث الإيطالي وقضية إبراهيم حلاوة ، وما انتهى إليه خبراء الأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٨ (ومنهم المقرر الخاص المعنى بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) من حث السلطات المصرية على وقف أحكام الإعدام الوشيكة.

كما أكد الأعضاء على أن حالة حقوق الإنسان في مصر في تدهور مستمر و تستخدم حملة مكافحة الإرهاب مبرراً من السلطات المصرية لمزيد من حالات قمع المعارضين والحكم عليهم بالإعدام.

وكذلك شدد البرلمان الأوروبي على ضرورة التزام مصر بتعهداتها الناشئة عن القانون الدولي وفقاً للمادة ٩٣ من الدستور المصري ٢٠١٤ .

وفي الختام انتهى البرلمان الأوروبي الى عدد خمسة عشر قراراً منها :

- ١- الإدانة الشديدة لاستخدام عقوبة الإعدام والمطالبة بوقف أحكام الإعدام الوشيكة التنفيذ في مصر .
- ٢- أن تراجع السلطات المصرية جميع أحكام الإعدام قيد التنفيذ مع التأكيد على ضمان اجراءات محاكمات عادلة لجميع المتهمين وفقاً للمعايير الدولية.
- ٣- مطالبة البرلمان المصري بمراجعة قوانين: العقوبات و الاجراءات الجنائية و مكافحة الارهاب و القضاء العسكري والقرارات المتعلقة بهم وذلك لضمان عدم إحالة المدنيين المتهمين بارتكاب

- جرائم عقوبتها الإعدام الى محاكم استثنائية أو عسكرية أيا ما كان السبب ، حيث لا تتوافر فيها ضمانات المحاكمات العادلة الملتزمة بما مصر دوليا والتي كفلها الدستور المصري.
- ٤- أن تتوقف السلطات المصرية عن إحالة المدنيين الى المحاكمات العسكرية.
- ٥- أن تضمن السلطات المصرية السلامة الجسدية والنفسية لجميع المتهمين المحبوسين .
- ٦- التنديد باستخدام التعذيب وسوء المعاملة ومطالبة توفير الرعاية الطبية اللازمة للمحبوسين.
- ٧- التعبير عن القلق البالغ من المحاكمات الجماعية والأحكام الصادرة بالإعدام ، و مطالبة السلطة القضائية المصرية باحترام العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية المنضمة اليه مصر لا سيما المادة رقم ١٤ بشأن الحق في محاكمة عادلة على أساس إتهامات واضحة مع التأكيد على احترام حقوق المدعى عليهم.

ومن جانبها تطالب **مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان-JHR** البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء باستخدام كافة الوسائل المشروعة لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ من الناحية العملية والضغط على السلطات المصرية لوقف تنفيذ أحكام الإعدام بصفة خاصة ووقف كافة انتهاكات حقوق الانسان في مصر بصفة عامة.

## مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان-JHR

٨ فبراير/شباط ٢٠١٢

\*لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الرابط التالي :

<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=->

[//EP//NONSGML+MOTION+B8-2018-0109+0+DOC+PDF+V0//EN](http://EP//NONSGML+MOTION+B8-2018-0109+0+DOC+PDF+V0//EN)